لمحة عن اتحاد نقدي آخر

التقدم في الإصلاحات سيساعد الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي على تجاوز عدم اليقين الاقتصادي الحالي

ألفريد شيبكي

الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي (ECCU) هو أحد الاتحادات النقدية الأربعة في العالم ويمثل نموذجا مصغرا للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في كثير من جوانبه، وإن كان يختلف عنه من بعض الأوجه. وتتعرض ركائز الاتحاد ذاته للخطر بسبب ارتفاع عجز المالية العامة وعدم اندماج الماليات العامة ووصول الدين إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها والتحديات التي تواجه القطاع المالي. ومثلما هو الحال في منطقة اليورو، يستند استمرار نجاح العملة الموحدة إلى قدرة المنطقة على فرض الانضباط المالي بشكل جماعي وتنسيق أنشطة التنظيم والرقابة على القطاع المالي.

ويضم الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي ستة بلدان مستقلة، وهي أنتيغوا وباربودا، ودومينيكا، وغرينادا، وسانت كيتس ونيفس، وسانتا لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، ومنطقتين تابعتين للمملكة المتحدة ـ وهما أنغيلا ومونتيسيرات. وجميع البلدان الثمانية من الاقتصادات الجزرية الصغيرة المفتوحة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة، لا سيما الوافدة من الولايات المتحدة التي تمثل الشريك التجاري الرئيسي لهذه البلدان. وبذلك، فإن هذه الاقتصادات معرضة للتأثر الشديد بالصدمات الخارجية.

ويستطيع الاتحاد تحقيق منافع عديدة بتوثيق التكامل بين أعضائه، ومنها وفورات الحجم الكبير وتقاسم المخاطر وترشيد الخدمات العامة وتعزيز التمثيل في السياقات الدولية. وعلى خلاف الوضع في منطقة اليورو، تؤدي زيادة التجارة البينية داخل المنطقة إلى منافع محدودة نظرا لصغر حجم اقتصاداتها.

بيد أن الأزمة الاقتصادية والمالية التي ألمت بالعالم في ٢٠٠٨–٢٠٠٩ كشفت عن مواطن ضعف كبيرة في بنيان الاتحاد النقدي. فقد أسفرت الأزمة عن حدوث ارتفاع حاد في الدين العام المرتفع بالفعل وكشفت عن أوجه قصور في القطاع المالي. وقد تحركت السلطات على عدة صُعُد، لكن تطبيق السياسات جاء متدرجا ومتباينا، ولا يزال هناك الكثير من الصعوبات الكامنة.

ليست الصورة قاتمة كلها

ساهم ربط دولار شرق الكاريبي بالدولار الأمريكي واستناده إلى ترتيب مجلس شبه العملة في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وانخفاض مستويات التضخم وتطور النظام المالي نسبيا. وأضحت المنطقة من بين أكثر الاقتصادات نقدية في العالم مع زيادة الأصول المصرفية إلى ٢٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وتناط بالبنك المركزي لدول شرق الكاريبي مسؤولية وضع السياسة النقدية وتنظيم القطاع المصرفي والرقابة عليه. ومهمة البنك المركزي الرئيسية هي الحفاظ على القيمة الخارجية للعملة في نظرا للترتيب الشبيه بمجلس العملة الذي يحد من استخدام أدوات السياسة النقدية ووظيفة "المقرض الأخير"، خلافا للمتبع في الاتحاد الأوروبي. كذلك يتولى البنك إدارة مجمَّع احتياطيات مشترك وتقديم الائتمان للحكومات والبنوك إذا اقتضى الأمر ـ بحد أقصى يتقرر وفقا لغطاء الاحتياطيات والحدود المعتمدة في كل بلد على حدة. وفي ظل الترتيب الشبيه بمجلس العملة، يتعين على البنك المركزي الاحتفاظ بنقد أجنبي يعادل ٦٠٪ على الأقل من الالتزامات عند الطلب (وأهمها العملة المتداولة والاحتياطيات غير المنتجة للفوائد)، على أن تبلغ نسبة التغطية التشغيلية المستهدفة ٨٠٪. أما في الواقع، فقد ظلت التغطية مقاربة لنسبة ١٠٠٪.

وإلى جانب الاتحاد النقدي والبنك المركزي الإقليمي في منطقة شرق الكاريبي، فهي منطقة حرة أيضا — لكنها لا تزال تمثل اتحادا جمركيا وسوقا مشتركة غير مكتملين. وثمة اتحاد جمركي قائم في معظم قطاعات الاقتصاد، لكن التعريفات ليست منسقة بشكل كامل ولا تزال بلدان المنطقة تعتمد على الإيرادات المرتبطة بالواردات. وفيما يتعلق بإنشاء سوق مشتركة، لا تزال حرية حركة العمالة قاصرة حتى الآن على العمالة الماهرة والقطاع غير الرسمي، لكن المنطقة بدأت في تنفيذ تدابير تكفل

ندم المدينين

متوسط الدين يكاد يكون متطابقا عبر أعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي؛ وكذلك الدين العام في كل من اليونان وسانت كيتس ونيفس.

(دين القطاع العام، ٪من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٠)

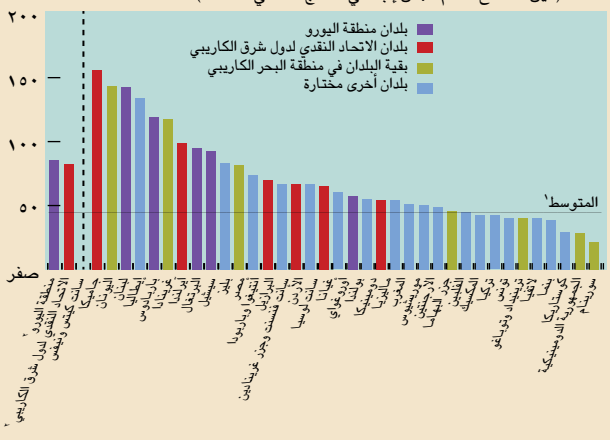

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
[١] الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.
[٢] متوسط مرجح؛

الصعود من الدرك الأسفل

سانت كيتس ونيفس هي أكثر البلدان مديونية في العالم، حيث يصل دينها العام إلى ما يقرب من ١٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي - وهي نسبة تماثل نسبة الدين العام في اليونان. ويندرج معظم هذا الدين تحت فئة الدين المحلي، وتعتمد الحكومة بشدة على التمويل قصير الأجل على نحو يعرضها لمخاطر جسيمة فيما يتعلق بتجديد الدين. ولمواجهة هذه التحديات، شرعت الحكومة في تطبيق برنامج إصلاح شامل ومتعدد المحاور يهدف إلى خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠.

- **تصحيح أوضاع المالية العامة**: تضمنت ركائز البرنامج تطبيق ضريبة جديدة على القيمة المضافة، وإجراء زيادة كبيرة بنسبة ٨٠٪ في تعريفة استهلاك الكهرباء، إلى جانب اتخاذ تدابير لاحتواء الأجور. وعلى الرغم من أن تصحيح أوضاع المالية العامة من شأنه أن يخفض الدين العام إلى نحو ١٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٦، فإن الدين لا يزال في مستوى لا يمكن الاستمرار في تحمله ولا يزال معرضا بدرجة كبيرة للتأثر بصدمات النمو.
- **إعادة هيكلة الديون**: أعلنت الحكومة رسميا في يونيو ٢٠١١ بدء عملية شاملة لإعادة هيكلة الديون سعيا لتحقيق خفض كبير فيها.
- **الضمان**: دعما لجهود الحكومة في مجال إعادة هيكلة الديون، وافق بنك التنمية الكاريبي على تقديم ضمان جزئي على الأدوات الجديدة لمبادلة الديون، مما ينتظر أن يزيد من فرص نجاح هذه المبادلات إلى حد كبير.
- **مبادلة الدين بأسهم الملكية**: تستخدم الحكومة أيضا مبادلات الدين بأسهم الملكية/الأراضي لمعالجة مشكلة الديون التي بلغت مستويات استثنائية.
- **صندوق التثبيت**: للحفاظ على سلامة النظام المالي خلال عملية إعادة هيكلة الديون، أنشأت الحكومة صندوقا احتياطيا خاصا للقطاع المصرفي لدى البنك المركزي لدول شرق الكاريبي بهدف توفير السيولة المؤقتة للمؤسسات المالية المحلية، إذا اقتضت الضرورة.
- **قروض الصندوق**: اعتمد الصندوق اتفاقا للاستعداد ائتماني مدته ثلاث سنوات بمبلغ ٨٠,٧ مليون دولار أمريكي ليصاحب برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي.

حرية الحركة لمواطنيها. وقد بات القطاع المالي متكاملا بشكل جيد بالفعل مع وجود حساب رأسمالي مفتوح وشركات ومؤسسات مالية تعمل بحرية في أي مكان في المنطقة. وبدأت المنطقة، على صغر حجمها، في إنشاء سوق إقليمية للسندات الحكومية تتسم بالكفاءة النسبية في تداول تداول أذون وسندات الخزانة.

المضي قدما

عمدت المنطقة إلى تسريع جهودها المبذولة من أجل التكامل بعد أن تضررت من تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ففي عام ٢٠١٠، أعلن رؤساء حكومات بلدان الكاريبي التزامهم بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدانهم وتهيئة ظروف أفضل لتحقيق نمو اقتصادي قوي. وبعد ذلك بفترة وجيزة، صادقت المنطقة على صيغة معدلة لمعاهدة الاتحاد الاقتصادي. وسوف تؤدي المعاهدة المعدلة إلى تعزيز الحوكمة عن طريق تفويض بعض لصلاحيات التشريعية تفويضا مباشرا إلى رؤساء الحكومات. وفي خطوة أخرى، وافقت المنطقة على إنشاء مجلس يتألف من برلمانيين منتخبين من كل بلد عضو في الاتحاد النقدي (سواء في ذلك المنتمون إلى الأحزاب الحاكمة والمعارضة)، وهو ما يمكن أن يكون تمهيدا لإنشاء برلمان إقليمي. كذلك تشير المعاهدة المعدلة إلى تنسيق سياسات المالية العامة، لكنها تظل نطاق اختصاص حصري للحكومات الوطنية، على خلاف السياسات التجارية والمالية والنقدية.

وكما يتضح من التجربة الأوروبية، يمكن أن يكون تنسيق سياسات المالية العامة أمرا بالغ الصعوبة، وهو لا يزال وليدا في الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي. وكان من المفترض أن تتأثر سياسات الموازنة بضغوط الأقران الكبيرة الناشئة تعيين حد أقصى لنسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي يبلغ ٦٠٪ ويُستهدف تحقيقه بحلول عام ٢٠٢٠، لكن تحقيق هذا الهدف ثبت أنه أمر صعب. فبعض البلدان الأعضاء في الاتحاد النقدي هي من بين أكثر البلدان مديونية في العالم (أنظر الرسم البياني)، كما أن جميع البلدان المستقلة، باستثناء دومينيكا، تتخطى النسبة المستهدفة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي والبالغة ٦٠٪.

الحلقة الأضعف

سيعتمد نجاح العملة الموحدة على استيفاء القيود المحددة لثماني موازنات وطنية في آن واحد، حيث يمكن أن تضعف الثقة وتنشأ أزمة على مستوى المنطقة بسبب التداعيات التي تنتقل عبر الحدود من أضعف بلد عضو إلى بقية البلدان — لا سيما عن طريق القطاع المالي.

ويتطلب مستوى الدين المرتفع حاليا استخدام آلية قصيرة الأجل لفرض الانضباط المالي. وعلى المدى المتوسط، ينبغي النظر في إنشاء اتحاد مالي أو هيئة مالية إقليمية أكثر مركزية. وكخطوة أولى في عام ٢٠١١، أعلنت الحكومات أهدافا سنوية للمالية العامة، ونجح عدد من البلدان في تنفيذ إصلاحات مالية شاملة لمعالجة أثر الديون المفرطة (راجع الإطار الذي يتناول سانت كيتس ونيفس). غير أن البلدان الأخرى يجب أن تحدد أهدافا أكثر طموحا للتوصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى الهدف النهائي البالغ ٦٠٪ لنسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، علما بأن الاتحاد يفتقر حاليا إلى آليات الإنفاذ المطلوبة.

وعلى الرغم من أن البنك المركزي لدول شرق الكاريبي هو المسؤول عن الرقابة المصرفية في المنطقة، فلا يزال ترخيص المؤسسات المالية والرقابة على الكيانات المالية غير المصرفية في يد الحكومات الوطنية، وهو ما قد يؤدي إلى مراجحة القواعد التنظيمية والكثافة المصرفية الزائدة. ويتعين إنشاء جهاز تنظيمي أو رقابي مختص على المستوى الإقليمي للإشراف على القطاع غير المصرفي، نظرا لعدم توافر القدرات الكافية والمخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها احتمال انتقال التداعيات بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية وفيما بين البلدان. كذلك ينبغي توثيق التعاون بين أجهزة الرقابة المعنية بالقطاعين المصرفي وغير المصرفي وتدعيم القطاع المالي.

إعطاء القدوة

اتخذ الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي عدة خطوات خلال السنوات الماضية لتعزيز التكامل كسبيل لتقوية النمو الاقتصادي وزيادة استقرار القطاع المالي. لكن الديون بالغة الارتفاع، والتحديات التي تواجه القطاع المالي، وعدم كفاية التقدم نحو تنسيق السياسات الإقليمية، أدى كله إلى تعريض المنطقة اللخطر، واحتمال تقويض الثقة في المستقبل.

غير أن الوقت قد حان، في وجود قيادة قوية، لإجراء إصلاحات جريئة تدعم أركان الاتحاد النقدي، وخاصة فيما يتصل بالقطاع المالي وسياسة المالية العامة. ■

يشغل ألفريد شيبكي منصب رئيس قسم في إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي.

تستند هذه المقالة إلى الكتيب الذي سيصدر قريبا حول الاقتصاد الكلي والنظم المالية في الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي (منظمة دول شرق البحر الكاريبي/ الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي) – تحرير أليونا تشبوتاري وألفريد شيبكي ونيتا ثاكر (واشنطن: صندوق النقد الدولي).